صباحو

بغيناها طرب صارت نشب الدراما السورية

في محاولة من النظام السوري لترويض شعبه، عمد الإعلام إلى إبعاد الدراما عن الواقع الذي يعيشه الشعب، أو المستقبل الذي يتطلع إليه وجعله يتقولب بماضيه العريق، فنجحت الدراما السورية في تغذية ذاكرة المواطن بنضاله ضد المستعمر الفرنسي، فأنتج مسلسلات «عزالدين القسام» و«أيام الغضب» و«الدوامة» و«ردم الأساطير» و«إخوة التراب» و«رجال الوفا» و«رجال الحسم»، كما رسمت الدراما البيئة الشامية وتلاحمها، فكان مسلسل «باب الحارة» و«ليالي الصالحية» و«الحصرم الشامي»، و«بيت جدي»، وسجلت الدراما نبض الشارع السوري في الخمسينيات، من حماس وطني لقضايا الأمة، كفلسطين، فأنتجت «التغريبة الفلسطينية» و«رجال تحت الشمس والسكين» و«المخدوعون» و«كفر قاسم» و«الأبطال يولدون مرتين».. وهكذا، صورت الدراما للشعب السوري أنه شعب بطل يقاوم المحتل، سرا وعلانية، شعب يرفض الظلم، شعب ينصر المظلوم أينما كان، شعب يهرّب السلاح للمجاهدين في فلسطين.

ولكن القائمين على الدراما السورية لم يدرسوا الأبعاد الاجتماعية والنفسية لتلك الدراما التي رسخت الحس الوطني في نفسية الشعب، بما قدمه من شهداء لوطنه ولأمته، ولم يخضعوها للتحليل النفسي من قبل مختصين، ليقفوا على أبعادها وتأثيرها على نبض الشارع، فكان أن تجاوزت الدراما السورية المتعة، لتتحول إلى وقود للثورة التي أبانت عن عمق التناقض بين الدراما والواقع المعاش، ولتكشف الثورة اللثام عن وجوه أبطالهم المتخيلين، كـ «غوار الطوشي»، و«أبو شهاب»، و«معتز» من كل بطولة مثلوها، ولتقدمهم للشعب بمشهد لم يتخيله أحد من المعجبين بهم!

وهكذا، تحولت الدراما من متعة أراد بشار من خلالها غسل أدمغة شعبه إلى نقمة تهدد عرشه!

عبدالرزاق الشايجي

@DrAlshayji

وجهة نظر

قاض .. ودبابة

في الماضي كانت الانقلابات السياسية تتم بدبابة ومدفع، لكنها الآن تنفذ بقاض ومحكمة، والمشهد السياسي المصري مثال على هذا.

كيف يعتقد فرد ولو كان رئيسا للمحكمة الدستورية أنه يحق له شطب إرادة 30 مليون ناخب مصري بجرة قلم؟ وأن يلغي البرلمان الشرعي الوحيد الذي تشكل في تاريخ وادي النيل؟ وكيف يرضى شعب ثار من أجل كرامته وحريته أن يخضع لقضاء عيّنه واختار قادته طاغية مخلوع ويتلقى توجيهاته من مجلس عسكري؟

هذه أسئلة صعبة يواجهها المصريون، ويواجهها كل شعب يعتقد أن الحقوق تؤخذ ولا تمنح، وأنه يمكن مفاوضة أي نظام حكم بالمنطق والتراضي لكي يعيد للشعب حقوقه، أسئلة أجاب عنها شاعر مصر العظيم أحمد شوقي حين قال:

وما نيل المطالب بالتمني
ولكن تؤخذ الدنيا غلابا

إن السلطة لها تأثير الخمر في رأس وقلب شاربها، وقديما قيل عن شهوة الرئاسة والحكم «لا يزهد فيها إلا صدّيق»، والتاريخ الإنساني كله شاهد على أن مسيرة الشعوب نحو استكمال حقوقها مفروشة بالأشواك، ولم يعرف التاريخ سلطة بادرت إلى التنازل للشعب بطيب خاطر.

أما القضاء فهو في كثير من دولنا العربية ليس إلا أداة من أدوات السلطة، حيث لا يختلف مقام القاضي عن شاويش في مخفر، فكلاهما ينفذ التعليمات وكلاهما ينتظر الراتب في آخر الشهر، وإذا اضطر السياسيون إلى مجاملة القضاء في تصريحاته، والحديث عن «احترام أحكامه»، فليس منتظرا أن يكون هذا «الاحترام» متبادلا.

ومعركة مصر هي معركة العرب كلهم، وإذا هزمت الثورة المصرية - لا سمح الله - فسيتلقى الربيع العربي كله ضربة مؤلمة ستشعر الشعوب العربية فيها من تعامل حكوماتها معها، وفي قبضة السلطات الأمنية وفي مساحة الحريات.

حمد الجاسر

شقشقة

زلزال سياسي

أقل ما يقال عن حكم المحكمة الدستورية يوم أمس، الذي قضى ببطلان مرسوم حل مجلس الأمة السابق، وبالتالي عدم شرعية مجلس الأمة الحالي، إنه زلزال سياسي بدرجة تسع درجات على مقياس ريختر الكويتي، ولأن هذا الحكم كما قلنا زلزال سياسي، فإن الجميع سوف يحتاج إلى بعض الوقت للإفاقة من هول صدمة هذا الزلزال، وبعد زوال أثر الصدمة، على الأطراف المعنية كلها أن تعيد حساباتها وتصحح أخطاءها وتتدبر خطواتها المستقبلية، وبالأخص السلطة الحاكمة، التي يجب أن تتعلم من أخطائها الكارثية التي وقعت فيها في الفترة السابقة، لأنه «ليس في كل مرة تسلم الجرة».

على السلطة أن تعي أن الأمور تغيرت، ولم تعد كما كانت في السابق، وعليها أن تستفيد من المائدة التي هبطت عليها من السماء، وألا تكفر بالنعمة التي جاءتها من غير احتساب.

الغالبية البرلمانية في المجلس الذي أبطلته المحكمة الدستورية، عليها أن تتحلى بالهدوء، وأن تتعامل مع الوضع الجديد بحكمة، وألا تخرج منها لفرط الانفعال كلمات تحسب عليها فيما بعد، فإبطال مجلس الأمة الحالي ليس نهاية العالم، وأيا تكن الاحتمالات القانونية والدستورية، فإن انتخابات جديدة لمجلس الأمة سوف تجرى في فترة لن تتعدى السنة، وعندها يمكنهم إثبات قوتهم في الشارع والعودة مرة أخرى ليكونوا أغلبية مرة أخرى، نواب الأقلية البرلمانية في المقابل عليهم ألا يفرحوا كثيرا بعودتهم كأغلبية في المجلس، لأن أداءهم السياسي في المجلس السابق والمجلس الذي تم إبطاله كان هزيلا ومخيبا للآمال، وعليهم أن يعوا سبب النكسة التي أصيبوا بها في الانتخابات.

على الجميع سلطة وأغلبية وأقلية، أن يعوا أننا أبناء مجتمع واحد، ومهما اختلفنا في الآراء أو التوجهات، فإن قدرنا أن نعيش في مجتمع واحد، ولذا علينا أن نتعايش مع بعضنا بعضا، وأن نحل خلافاتنا ومشكلاتنا بعقل وحكمة، وعلينا أن نتسامى على الجراح، وندرك أننا في قارب واحد يمثل مصيرنا المشترك، فإذا نجا نجونا جميعا، وإذا غرق غرقنا جميعا.

د. صلاح الفضلي

الإخوان ... «دق ورقص»

النتائج الرسمية لانتخابات الرئاسة المصرية ستعلن يوم الخميس (اليوم)، والإخوان «دق ورقص» من يوم الانتخابات، مدعين أن «مرسي» هو من ظفر بكرسي الرئاسة، وجاء رد معسكر «شفيق» على هذا الفعل بأن شفيق هو الفائز. هي الفوضى بعينها، عندما يجزم «الإخوان» بفوز مرشحهم قبل إعلان النتائج الرسمية بأيام، ويضطر الفريق المنافس لإعلان فوز مرشحه، وبذلك يكون أحد الطرفين قد خلق واقعا وهميا وكذبة كبيرة، وكل منهما له مآربه، وبصراحة أريد التركيز على حملة الإخوان لأنها هي من قامت بالفعل، وهي التي لها قدرة على رسم اللوحة، وما عدا ذلك رد فعل، وما نعرفه عن «الجماعة» أنهم «لا يهرولون عبثا»، ولكن هرولتهم غالباً ما تكون مكشوفة وأفعالهم مفضوحة.

أرادوا من إعلان فوزهم في مؤتمر صحافي القيام بحركة «بهلوانية» استباقية، فإن كان «مرسي» فائزاً: «ألنالكم ماسدأتوناش»، ولو خسر يكونون قد جهزوا جماهيرهم وأججوا الحالة الشعورية لديهم للانقضاض، ويصبح توجيههم أيسر وأسرع إلى ما يحب ويرضى المرشد العام للجماعة.

الإعلان العبثي لرئاسة «مرسي» هو مؤشر على الغرور والاستئثار بالحراك السياسي من خلال السيطرة على كل شيء، ولا يهم إن وعدوا الشعب بشيء فهم أفضل من ينكصون، فقد وعدوا بعدم خوض غمار انتخابات الرئاسة وفعلوا، وقد وعد «مرسي» بتطبيق الشريعة، والآن يعد بدولة مدنية دستورية، هذا ديدنهم والقادم أفظع، وهذه قصة الديمقراطية، تأتي بمن يختاره الشعب، وتبتسم للمنظم والمثابر والمخلص لأفكاره، وهؤلاء هم «الإخوان» ونحن نحترم فيهم ذلك، وليبحث المتذمرون عن أقرب جدار.

جملة اتفق عليها بالأمس: «ديرة بطيخ»، ونحن سنتكلم عن «دولة لا تحترم شعبها» في القادم من الأيام، مع تمنياتنا للكويت بالشفاء العاجل.

د.سامي عبدالعزيز المانع

ما يستحق من أعمال

.. تخليا عن مسؤوليتهما

استخدام المادة 106 من الدستور حق مطلق لسمو الأمير لا ينازعه فيه أحد، وهو المعني باستخدامه إذا رأى أن هناك ما يحتم مثل هذا الاستخدام، وبرأيي إن الأزمة التي تعيشها البلاد ونبهنا إليها منذ فترة طويلة بسبب تفكير الأغلبية البرلمانية، وعدم قدرتها على استيعاب ما يجري تتطلب مثل ذلك التأجيل.

سبق أن طرحت أن المسؤولية فيما يجري يتحملها تياران بالتحديد، هما الحركة الدستورية الإسلامية (حدس)، والتجمع الإسلامي السلفي، لأنهما التياران الوحيدان في مجلس الأمة، ويفترض بهما أن يتصرفا كذلك، لا أن ينظرا إلى الشعبوية على حساب العمل البرلماني الصحيح، فالانتخابات انتهت وكان يجب أن يفكرا كيف ينتشلان البلاد مما هي فيه الآن.

حدس والسلف والقريبون منهما طفقوا يركضون خلف وهْم الأغلبية البرلمانية، مع أنهما هما والقريبون منهما الأغلبية البرلمانية الحقيقية، والبقية نتاج أجواء الصراخ والصدف والفرعيات المقيتة، وهما والقريبون منهما في تلك الخطوة ضيعوا فرصة تاريخية لإعادة الأمور إلى نصابها الحقيقي، خاصة مع رئيس حكومة مثل الشيخ جابر المبارك، ورئيس مجلس أمة مثل أحمد السعدون.

سمو أمير البلاد منح فرصة جديدة للتيارين (حدس) والسلف تحديدا لإصلاح ما خربه الهواة في السياسة، رغم أنني كنت أحبذ أن يحل مجلس الأمة، ويصدر مرسوم ضرورة حسب المادة 71 من الدستور، يحول البلاد إلى دائرة واحدة وصوت انتخابي واحد، مادمنا عاجزين عن التقدم خطوة إلى الأمام، وعلى التيارين أن يتحملا مسؤوليتهما، ويتحليا بالشجاعة ويقومان بخلق توازن داخل مجلس الأمة.

يفترض أن يشترك التياران في الحكومة بحقيبتين لكل منهما، ويحافظا قدر ما يستطيعان على مجلسي الوزراء والأمة، لأن على رأسهما شخصان إصلاحيان لا نشك أبدا في رغبتهما في العمل معا من أجل الكويت ومن أجل التنمية، فقد مرت علينا فرص كثيرة دون أن نتحرك للاستفادة منهما في مشروع التطوير السياسي والاقتصادي.

إذا لم يتمكن التياران من حسم موقفهما مما يجري، سواء على صعيد الأغلبية الوهمية أو على صعيد القضايا المطروحة على الساحة، ومن بينها مشروع الإصلاح السياسي والاقتصادي، فسيظلان أسيرين لتلك الأجواء البائسة التي نمر بها، وعندها سيكون حل مجلس الأمة حتميا لتلك الأسباب على أن يكون إصلاح ملف الدوائر ضمن مرسوم الحل.

ناصر العبدلي

الرقيب

استقيلوا.. قبل أن تُقالوا..

عدد «المستشارين» في الديوان الأميري وإدارة الفتوى والتشريع يفوق عدد الوزراء والموظفين والسعاة وحتى حاملي البشوت لأصحابها، ومنهم الوزراء السابقون وأساتذة القانون السابقون واللاحقون والحاملون للعديد من «السوابق» ما يعجز القلم عن وصفه، هؤلاء هم المسؤولون عن صدور المراسيم الأميرية بهذا العوار القانوني، والضعف في التأسيس الدستوري، وهم -وحدهم- دون غيرهم، مطالبون الآن بالاستقالة الجماعية بعد أن أثبت حكم المحكمة الدستورية بطلان مراسيم أميرية يفترض بها ألا تخرج ولا تصدر إلا بعد تمحيص ورقابة وفحص قانوني، لكونها تحمل تعبيرا عن إرادة سامية واجبهم حمايتها ورفعتها. قد لا ألوم المستشارين غير القانونيين، ولكن ما دور المستشار القانوني والدستوري الذي تفذلك في قضايا أخرى، وحرص على حمايتها وتأصيلها لأن هناك أجرا يدفع له! ولن نقول أكثر، فما باله الآن يجعل هذه المراسيم الأميرية عرضة للطعن والإلغاء.

•••

إذا كان هؤلاء المستشارون على كافة تخصصاتهم لم يشفعوا ولم يستطيعوا صيانة مراسيم اميرية بهذه الأهمية، فلماذا التمسك بهم وصرف المخصصات بعشرات الآلاف لهم؟ لماذا تستقطع من اموالنا اجزاء كبيرة تدفع لهم نظير عدم قيامهم بأي شيء؟

•••

اذكروا لي مستشارا واحدا ظهر على الملأ ليعلن رأيا أو يعارض آخر، أو حتى يستقيل لأنه لا يسمع له رأي، كما يردد هؤلاء الببغاوات حين نسألهم عن موقفهم تجاه موقف معين؟

ينبغي وفورا أن تتوقف السلطة السياسية عن جعل منصب المستشار رتبة للتكريم والحصول على منافع مادية دون جدوى منه! فهذا اللقب أكبر وأعظم من أن يتم امتهانه بهذه الصورة من قبل ناس لو أنصف الدهر -وما هو بناصف- لكان موقفهم في مكان آخر وليس في أعلى ديوان بالدولة.

•••

وعلى رأي والدتي أطال الله عمرها حين تصف شخصا عديم الحيلة بقولها: «والله لو عندي سخله، ما أسرحها وياه»، ومع ذلك، ها نحن وفي بداية الألفية الثالثة، ومع كل ما نرجوه ونتمناه لانزال نعتمد على «مستشارين» يعلمون كل شيء ما عدا.. تقديم الاستشارة.. اقيلوهم يرحمنا ويرحمكم الله.

•••

ومع ذلك نقول رب ضارة نافعة، فالمجلس القادم ستكون أغلبيته ليست ثلاثة وثلاثين عضوا فقط بل أتوقع أن تصل الأغلبية إلى فوق الأربعين، وبوجود ذات الأغلبية الحالية، وحينها سيكون المجلس -وبحق- لسان حال أهل الكويت الذين ضاقوا حتى ظنوا أنها لن تفرج.

الانتخابات المقبلة هي مقياس التحرك الشعبي، ولا عزاء لمن لا يجد له فيه موقعا.

•••

للرقيب كلمة:

هل هي المصادفة أن يتزامن تاريخ استقلال الكويت في 19-6-1961 مع صدور المرسوم الأميري بتعليق جلسات مجلس الأمة، مع صدور حكم ببطلان مجلس الأمة الحالي؟ وهل هي المصادفة المريرة التي جعلت كل هذه الأمور تأتي في صيف ساخن بيئيا وسياسيا؟ اللهم لا نسألك رد القضاء ولكننا نسألك اللطف فيه.

صلاح الهاشم

salhashem@yahoo.com
http://s-alhashem.blogspot.com

مشاهد

على نفسها جنت براقش!

هذا المثل العربي القديم يحلو دائما قوله لمن يجلب على نفسه بأفعاله الأذى والخراب، وهو اليوم قول مستحق، بعد أن أعيانا الجهد في نصح نواب المجلس وأعضائه، بأن يكفوا العبث ويرحمونا من لعب «اليهال»، وممارسة الحق بتعسف واضح، لا عن وعي بمصالح الأمة التي أولتهم الثقة، بل عن فكر خرب وعنجهية ظاهرة، ترجع في المقام الأول والأخير لمصالح لا يعلمها إلا الله، وقد يعلمها البعض، ولكنهم يغضون عنها الطرف لسبب في نفس يعقوب.

لقد وضع أمير البلاد، حفظه الله، حدا يراه العقلاء حكمة في القرار، بما يمثله من خبرة في التعامل مع الأزمات، وسياسة تتسم بالحرفية البالغة، فهو قرار في ظاهره إعطاء الأطراف الفرصة للهدوء والتصالح مع النفس أولا قبل الغير، ومراجعة المواقف، بغية تصحيح المسار، ولكنه في باطنه إنذار واضح وصريح، بأنه قد فاض الكيل وبلغ السيل الزبى، ولم يعد في قوس الصدر منزع، وعلى الجميع أن يلزموا مكانهم، وليقدر كل نفسه حق قدرها.

لقد فرح الكثيرون من الكويتيين بهذا القرار، حيث عبر عما يجيش بالصدور منذ زمن، بأنه قد آن الأوان لوضع حد لهذه المهازل المتكررة، والتي لم ولن يكف فاعلوها عن فعلها إلا بالزجر والحزم، فهم برهنوا بأنهم ليسوا أهل سياسة، وليسوا أهل قانون، فقد أعمتهم أهواؤهم عن رؤية الحدود، فتخطوها غافلين عما سينتج عن ذلك، وعن تداعياته التي أثرت سلبا على كل مناحي الحياة في الوطن العزيز.

ها هم جماعة «إلا الدستور»، الذين هاجموا بالأمس النائب علي الراشد، عندما دعا لإجراء عدد من التغييرات بالدستور الكويتي، حتى يتلاءم مع متطلبات العصر، فهاجوا وماجوا وعلا صراخهم ونحيبهم على الدستور، وعندما باتت مصالحهم تقتضي التغيير وأعينهم وغيرهم شاخصة على المناصب الحكومية والتوزير والاستحواذ على كل ما يمكن أن تصل إليه أيديهم علا صراخهم في الاتجاه المضاد من دون خجل أو حياء!

لكن الشعب الكويتي بوعيه وفطرته السوية الكاشف لألاعيبكم المكشوفة، وعلى رأسه أمير البلاد، الذي وقف لكم بالمرصاد وبحنكة السياسي القدير أعطاكم الفرصة الأخيرة، لعلكم تثوبون إلى رشدكم وتعودون إلى صوابكم وتدركون الباقي من زمن لكم على أرض الواقع وفي أروقة السياسة وإلا، فأبشركم بزوال يتوارى منه الأحياء خجلا.

لقد آن الأوان أن تتمهلوا الخطى في طريق الغي، وأن تمعنوا النظر إلى أين تسيرون، وهذه فرصة أخيرة لعلكم تهتدون.

د. طارق الكاظمي